



وزيرة التربية تشرف على الملتقى الختامي لبرنامج تعصير المؤسسات التربوية الأربعاء 17 أفريل 2024



أشرفت وزيرة التربية، الدكتورة سلوى العباسي، على انطلاق أشغال الملتقى الختامي
لبرنامج تعصير المؤسسات التربوية، اليوم الأربعاء 17 أفريل 2024.

وفي مفتح كلمتها أعربت السيدة وزيرة التربية عن خالص شكرها لجميع الشركاء
الماليين والفنيين: البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الألماني للتنمية والاتحاد الأوروبي
للمساهمة الفعّالة في هذا البرنامج الطموح والذي أتاح الفرصة لوزارة التربية لتطوير البنية
التحتية للمؤسسات التربوية وذلك عبر إحداث مؤسسات تربوية جديدة أو عبر أشغال
التهيئة والصيانة لعدد من المؤسسات التربوية التي كانت تعاني من جملة من الإشكالات
والنقائص في بنائها وتجهيزاتها.



كما أكدت السيّدة وزيرة التربية جديّة الدّولة التّونسيّة ووزارة التربية في الانخراط في مثل هذه المشاريع وضمان شفافيّة المعاملات ومصداقيّة الدولة في الإيفاء بتعهداتها. ويندرج هذا التمشي في إطار تقاسم واجب المسؤوليّة إيماناً بأهميّة رسالتنا تجاه وطننا ومنظومتنا التّربوية وتناغماً مع الاستشارة الوطنيّة حول إصلاح نظام التربية والتّعليم التي دعا إليها سيادة الرئيس قيس سعيد من أجل إصلاح القطاع وإرساء رؤية مجتمعيّة شاملة له تمهيدا لإحداث المجلس الأعلى للتربية والتعليم.

ومن جهة أخرى، عبّرت السيّدة وزيرة التربية عن ارتياحها لتقدّم مؤشّرات نجاح هذا البرنامج انطلاقاً من النتائج المعروضة والإنجازات التي تمّ تحقيقها وأثرها المباشر على تحسين جودة البنية التّحتيّة وتطوير الحياة المدرسيّة.

كما اعتبرت السيّدة الوزيرة أنّ نظام التربية والتّكوين يعد قاطرة للتّنمية المُستدامة، ونقطة انطلاق نحو تغيير جذري من أجل بناء المجتمع الذي ننشد والإنسان الذي نرتسم ملامحه والقيم التي نتقصّد.

وتجدر الإشارة الى أن الاستشارة الوطنيّة تندرج في إطار إرساء رؤية شاملة لإصلاح نظام التربية والتعليم بمختلف مراحلها قصد تحديد التوجّهات العامّة المستقبلية.

وفي ختام كلمتها، أكّدت السيّدة وزيرة التربية أنّ الاشكاليّات تكمن أساساً في غياب نسبي لمبدأ تكافؤ الفرص والإنصاف والمساواة في تغطية كامل خارطة التربية التّونسيّة عبر مختلف جهاتها شمالاً ووسطاً وجنوباً، إذ تبيّن نقص نسبي في مستوى الجهة الغربيّة للبلاد بينما يُفترض أن تُواكب هذه الإحداثيات خارطة التنمية ومنشودها المجتمعي مع ضرورة العمل على معالجة المشاكل التّربوية وفق تمشٍ هرمي يُراوح بين المركزي والجهوي لتعود سلطة القرار إلى المستوى المركزي عند بلورة الحلول التّهائية.



ودعت إلى مزيد العمل على حث إدراج المقاربات التربوية الواحدة من قبيل "الكوتش" أو المدرب التربوي بما يوائم السّياق التونسي وتوجّهات الإصلاح التربوي ومُخرجاته دون إسقاط أو تسرّع وفي ظلّ الحفاظ على السيادة التربويّة التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من السيادة الوطنيّة.







